تعايش القطاع العام والخاص في الاقتصاد الإسلامي ودوره في التنمية المستدامة

د. ليندة رزقي — جامعة قسنطينة
د. مونية بن عربية — جامعة سوق أهراس
أ. نسيم لطفي زغبيد — جامعة قسنطينة

بنيت الأنظمة الاقتصادية الوضعية على أسس ظالمة مضللة أصبحت بمضي الوقت مقبولة وكأنها جزء من الحياة الطبيعية التي يجب على الناس التعايش معها نأخذ كمثال على ذلك التعاملات الربوية التي أصبحت واقعا معاشا حتى في المجتمعات الإسلامية، ساهم هذا في تقليل نسب النمو وتفاوت مستويات التنمية والأهم من ذلك التفاوت الاجتماعي المتزايد الذي حذرت منه مختلف المنظمات الدولية العالمية، كل هذا صعب من الوصول إلى الأهداف المسطرة لتحقيق التنمية المستدامة، وعلى الرغم من حداثة مصطلح التنمية المستدامة فإن مفهومه ليس جديدا على الإسلام والمسلمين إذ نجد في القرآن والسنة النبوية العديد من النصوص التي تمثل الركائز الأساسية للتنمية المستدامة، وتضع الضوابط التي تحكم علاقة الإنسان بالبيئة من أجل استمرارها، العلاقات الاجتماعية وأسس التعاملات المالية.

يبقى موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص أحد أهم أسس الوصول إلى التنمية المستدامة، واحتل دور كل من القطاع العام والخاص في الحياة الاقتصادية الاهتمامات الفكرية وأوجد خلافات حول من الأكفأ في أداء مختلف الأنشطة الاقتصادية ومن له الدور الأكبر والإيجابي في الوصول إلى التنمية المستدامة، فالاقتصاد الإسلامي يفصل في هذه الجدلية إذ يستهدف هذا الأخير التنمية بأبعادها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والتي تحقق منفعة الجميع، كما ضبط مفهوم الدولة ودورها في إشباع الحاجات الأساسية للغير قادرين وتوفيرها للاستقرار والأمن الداخلي والخارجي، وإحداث توازن بين القطاع الخاص الذي يساهم وينتج ويبدع وبين القطاع العام الذي يقدم خدمات للمواطنين وخاصة الطبقات الفقيرة مما يحقق استقرار المجتمع، بينما تمنح الشريعة الإسلامية الحرية للفرد مضبوطة بمصلحة الجماعة، من هنا تبرز أهمية القطاع العام وضرورة إعطاء فرص للقطاع الخاص في الدولة ووضع إستراتيجية للتعايش بينهما لتحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية لأفرادها.

لذلك سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية **إبراز مكانة وأهمية كل من القطاعين العام والخاص في الاقتصاد الإسلامي وتعايشهما وما دور ذلك في تحقيق التنمية المستدامة، وما هي أهم أسباب ضعف الاقتصاد الجزائري؟**

مسألة البحث تتطلب منا التعرض إلى مصطلح التنمية المستدامة من وجهة نظر الاقتصاد الوضعي والإسلامي، وإبراز دور كل من القطاعين العام والخاص في الاقتصاد الإسلامي. مع نظرة على وضع الاقتصاد في الجزائر كدولة إسلامية غابت فيها كباقي الدولة الإسلامية العديد من أسس الاقتصاد الإسلامي ومبادئ الشريعة الإسلامية في التعاملات، وفي الأخير وإعطاء مجموعة من التوصيات لتحقيق تنمية مستدامة يراعى فيها جميع الجوانب وضمان حقوق مختلف الأفراد.

المحور الأول: التنمية المستدامة من وجهة نظر الاقتصاد الوضعي والإسلامي

يراد بالتنمية الاقتصادية الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية، لغرض تحقيق زيادات مستمرة في الدخل تفوق معدلات النمو السكاني، أما التنمية الاجتماعية فالمراد منها الوصول إلى سد الحاجات الأساسية للمجتمعات والسعي إلى رفع جودتها باستمرار، والتنمية هنا تقتصر دلالاتها على العمليات التي تجري في الوقت الحاضر دون مراعاة احتياجات الأجيال القادمة، هذا يقودنا إلى فهم التنمية المستدامة ومختلف أبعادها.

التنمية المستدامة من وجهة نظر الاقتصاد الوضعي:

تعريف التنمية المستدامة:

عرفت الهيئة العالمية للبيئة والتنمية ١٩٨٧ التنمية المستدامة على أنها التنمية التي تغطي احتياجات الحاضر دون الإضرار بقدرة الأجيال المستقبلية على تغطية احتياجاتها (رومانو، ٢٠٠٢، ص ٥٦). لقد كان الاعتقاد في بداية السبعينات من القرن الماضي، أن النمو الاقتصادي يقوم على حساب حماية البيئة، وأنه لا يمكن الجمع بين هذين التوجهين وبالتالي تحسين وحماية البيئة يعني إعاقة النمو الاقتصادي غير أنه في الواقع نجد أن الوصول إلى نمو اقتصادي مستدام مرتبط بشكل كبير بحماية البيئة، وبالتالي يجب أن يكون تكامل على جميع الأصعدة للوصول إلى الهدف المرسوم. إذا التنمية الاقتصادية المستدامة تشير إلى الحد الأمثل من التداخل بين نظم ثلاث: البيئي والاقتصادي والاجتماعي.(رومانو، ٢٠٠٣، ص ٥٤).

وبخلاف الأنظمة الاقتصادية الوضعية التي بنيت على أسس مضللة فإن ديننا الإسلامي يحثنا على العمل الدؤوب وعمارة الأرض التي استخلفنا فيها، كما يحثنا على استغلال الموارد الطبيعية التي سخرها لخدمة الإنسان دون فساد أو إفساد **قال تعالى: وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الآخِرَةَ وَلا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ.(القصص ٧٧).**

التنمية المستدامة من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي:

إن المفهوم التنموي في النظام الإسلامي يتسم بالشمولية والتوازن والوسطية، حيث أن محور التنمية وفقا للمنهج الاقتصادي الإسلامي يكمن أساسا في الإنسان، فالتنمية تنبع من تنمية الإنسان نفسه وليس مجرد تنمية الموارد الاقتصادية المتاحة والمسخرة لإشباع حاجاته فحسب، فهي تنمية أخلاقية روحية تعبدية تهدف إلى تكوين الإنسان السوي كنواة وحجر الأساس لمجتمع إنمائي يركز على التقدم المادي والحضاري من منطلق الخلافة والعمارة والتمكين في الأرض، **لقوله تعالى: هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيْهَا. (سورة هود ٦١)**. (بونشادة، ٢٠٠٨، ص ٠٦). والتنمية المستدامة من وجهة نظر إسلامية عملية متعددة الأبعاد، تعمل على التوازن بين أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، والبعد البيئي من جهة أخرى، وتهدف إلى الاستغلال الأمثل للموارد والأنشطة البشرية القائمة عليها من منظور إسلامي يؤكد أن الإنسان مستخلف في الأرض له حق الانتفاع بمواردها دون حق ملكيتها، ويلتزم في تنميتها بأحكام القرآن والسنة النبوية الشريفة، على أن يراعي في عملية التنمية الاستجابة لحاجات الحاضر، دون إهدار حق الأجيال اللاحقة. (ايسيسكو، ص ٤٧)

فمهمة التنمية المستدامة من المنظور الإسلامي هي توفير متطلبات البشرية حاليا ومستقبلا، سواء كانت مادية أو روحية، بما في ذلك حق الإنسان أن يكون له نصيب من التنمية الخلقية والثقافية والاجتماعية. وهذا بعد مهم تختلف فيه التنمية المستدامة من المنظور الإسلامي عن التنمية المستدامة في النظم والأفكار الأخرى. (يحياوي وعاقلي، ص ٠٣). من هنا تتضح الأبعاد التي تستهدفها التنمية المستدامة التي جسدها الاقتصاد الإسلامي في منهجه حيث لا يمكن الفصل بين البعد المادي والروحي للإنسان، وتتمثل في: (دراجي، ٢٠١٢، ص ١٠-١١)

ا. العلاقة بين الإنسان وخالقه: يجسد البعد الإيماني التعبدي.

ب. **العلاقة بين الإنسان والطبيعة**: وهو يجسد البعد البيئي الذي لا يبتعد عن البعد الإيماني.

ج. **العلاقة بين الإنسان والإنسان**: وهو يجسد البعد التعاملي الأخلاقي.

اهتم التصور الإسلامي للتنمية المستدامة بالإنسان فهو صانع التنمية المستفيد الأول من عوائدها، فقد سخر الله سبحانه وتعالى للإنسان كل ما في الكون من مخلوقاته ونعمه **فقال تعالى: "أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ ما فِي**

السَّماواتِ وَما فِي الأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظاهِرَةً وَباطِنَةً" (سور لقمان: ٢٠) وتحقيق أهداف التنمية المستدامة لا يتوقف على ما يقدمه الفرد بل ترتكز أيضا على دور القطاع العام ومساهمته فيها.

المحور الثاني: القطاع العام والخاص في الاقتصاد الإسلامي

يختلف دور القطاع العام والخاص في الاقتصاديات الوضعية عن دور كل منهما في الاقتصادي الإسلامي نحاول توضيح هذا الاختلاف فيما يأتي.

القطاع العام: يلعب القطاع العام دورا مهما في الحياة الاقتصادية، لكن هذه الأهمية لا تخوله التمادي في الفشل، فقصور الإدارة عن أداء مهامها يعني السقوط والتوقف عن العمل، كما أن تقاعس العمال عن أداء عملهم على أحسن وجه وبالجودة المطلوبة يعني الفشل. ويمكن تلخيص أسباب فشل القطاع العام فيما يلي: (سامر مظهر قنطقجي، ٢٠٠٨، ص ٢٤-٢٥)

- البطالة الهيكلية أو البنيوية بحجة إيجاد عمل لأكبر عدد ممكن من العمال.
- ضعف التخصص الفني وسيادة المحسوبية في شغل المناصب، بالإضافة إلى كثرة العوائق الإدارية.
- طرق التسعير المتبعة، وارتفاع تكاليف الإنتاج.
- الفساد الإداري واتجاه الإدارة العليا والوسطى إلى التعلم بالممارسة فضلا عن ضعف الكفاءات الفنية.

القطاع الخاص: هو عنصر أساسي ومنظم في النشاط الاقتصادي، تقوم فيه عملية الإنتاج بناء على نظام السوق والمنافسة وتحدد فيه المبادرة الخاصة وتحمل مخاطر القرارات، إذ يتميز القطاع الخاص بما يلي: (يودخدخ وبودخدخ، ٢٠١١، ص ٣-٤)

- ارتكاز نشاطه الاقتصادي على تحقيق الربح مقارنة بالقطاع العام الذي يغيب عن نشاطه مفهوم الربح في النشاط لطغيان الهدف الاجتماعي ذو الخلفية السياسية على الهدف الاقتصادي في نشاطاته.
- قدرة القطاع الخاص على إيجاد وتوفير الحوافز لعنصر العمل بما يضمن ارتفاع الإنتاجية والصرامة في الأداء.
- الكفاءة في إدارة الموارد نظرا لما يتحمله من تكاليف في مقابل الحصول عليها، واعتماده على الموارد البشرية المؤهلة، والتميز بروح المبادرة وديناميكية الإبداع والابتكار والتجديد في النشاط الاقتصادي للقدرة على المنافسة والبقاء في السوق بخلاف القطاع العام.

إلا أن القطاع الخاص ليس أحسن حالا من القطاع العام فهو أحيانا لا يملك خطة واضحة يعمل على أساسها كمنهج للوصول إلى هدف محدد، وهنا تكمن أهميّة الشراكة بين القطاع العام والخاص.

فوائد الشراكة ومزاياها: إن أبرز هدف للشراكة بين القطاعين العام والخاص هو الوصول إلى تنمية اقتصادية واجتماعية، إذن فوجود القطاعين معا تنتج عنه مجموعة من الفوائد منها: (بو ذياب، ٢٠١٧).

- توفير رأس مال القطاع الخاص وما يمتلكه من المعرفة والخبرة في إدارة المشاريع التي يعتبر عنصر الوقت حاسمًا فيها. يساعد ذلك على تقليص المدّة الزمنية اللازمة لتنفيذها، وبالتالي تحسين موقف القطاع العام.
- تخفيف الضغط عن المالية العامة التي تعانيها الحكومات، وخلق القيمة المضافة التي توفّرها المرونة المالية، مع تحسين القدرة الإدارية للقطاع العام.
- التوصّل إلى حلول مرنة تستجيب للسياسات التنموية، حيث يسهّل الشريك في القطاع العام الشأن القانوني، ويسعى الشريك الخاص إلى تأمين إنتاجية أعلى وتوزيع المخاطر الناجمة عن إقامة المشاريع بين أكثر من طرف.
- تسمح الشراكة للحكومات بتنفيذ التغيير من دون التأثير على أعمالها الحقيقية المتعلّقة بتطوير السياسة الاجتماعية، والتوجّه المستقبلي وإدارة الخدمات وتقويمها.
- الشراكة بين القطاعين هي التي تحمي المستهلكين من إساءة استعمال السلطة الاحتكارية للقطاعين.
- الشراكة تفتح حيّزًا اقتصاديًا لدخول الشركات الكبيرة، الصغيرة، والمتوسّطة معًا إلى أسواق كانت مستبعدة منها، ممّا يؤدي إلى تأمين فرص عمل إضافية، وأيضا تشجيع المنافسة والتحفيز على الابتكار.

القطاع العام والخاص في الاقتصاد الإسلامي:

ركزت عديد الدراسات على ضرورة الشراكة والتعاون بين القطاعين العام والخاص للوصول إلى أهداف التنمية المستدامة لكن أهملوا رأي الدين الإسلامي في هذا الشأن، فالشراكة بين القطاعين دون أسس وأخلاق إسلامية سينجر عنه ظلم وفساد وعدم تكافؤ الفرص، فالشراكة أو التعايش بين القطاعين يجب أن يبنى على أسس إسلامية تحفظ حقوق كل قطاع وتلزمه بمجموعة من الواجبات.

الملكية المزدوجة: تختلف الملكية في الإسلام اختلافا جوهريا بالمقارنة مع النظم الاقتصادية الوضعية، فالملكية في الإسلام لله وحده قال تعالى: "**وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّماواتِ وَالْأَرْضِ وَاللَّهُ عَلى كُلِّ شيءٍ قَدِيرٌ**" (آل عمران: ١٨٩). والإنسان إنما هو مستخلف في ملك الله تعالى يستخدمه ليستفيد منه في حياته ثم يتركه للأجيال القادمة، ومن هذا المنطلق فإن الفرد المسلم وإن حق له التملك فإنه يخضع ضمن الشريعة الإسلامية لشروط

المحافظة على أملاكه عن طريق الاستخدام العادل لها وعدم إهدارها أو الإضرار بها، فالإسلام يميز بين ما هو للفرد وما هو للمجتمع ويعطي لولي الأمر (الحكومة) صلاحية الإشراف والمراقبة واتخاذ ما هو واجب للمحافظة على الموارد وضمان ديمومتها خدمة للمجتمع والأمة (رحماني وديلمي، ٢٠١١، ص ٩–١٠). فأباح الإسلام الملكية العامة إلى جانب الملكية الخاصة، ومنع الأفراد من تملك بعض الأموال لارتباطها بحق الجماعة حيث تكون ملكيتها ملكية مشتركة، ويتم الانتفاع منها بصورة مشتركة (فليح، ٢٠٠٦، ص ٤٣)، كما أجاز الإسلام ملكية الدولة عندما تقتضي مصلحة المجتمع ذلك (الثروات الطبيعية)، أو تلك الملكية التي تتطلب مصلحة المجتمع تحويلها من ملكية خاصة إلى ملكية الدولة نتيجة عدم استخدامها والانتفاع بها.

الحرية المقيدة: إن أصل التعامل في الاقتصاد الإسلامي الإباحة والحرية إلا إذا ورد نص يحرم ذلك، وعليه فإن للمسلم الحرية في ممارسة النشاط الذي يرغب فيه إلا إذا تبين أن هذا العمل يصطدم مع الشريعة الإسلامية. ويرى الدكتور (قحف، ١٩٩٩، ص ٥٣) أنه لا يجب أن نتبع الحرية الاقتصادية في الإسلام بكلمة التقييد، بل نقول أنها أوسع في الإسلام منها في جميع النظم الأخرى، إذ أنه لا يوجد نظام قانوني يطلق الحرية دون قيود، والقيود التي تفرضها الشريعة لا تتجاوز الحد الأدنى اللازم لصون حرية الآخرين من الاعتداء عليها ولحماية مستقبل المعاملات نفسها بإلزام المتعاملين بالمبادئ الأخلاقية التي تصونهم وتصون أجيالهم من بعدهم.

العدالة الاجتماعية: يتدخل مبدأ العدالة في جميع مراحل النشاط الاقتصادي حسبما يقتضيه النظام الإسلامي، ففي الإنتاج تتطلب العدالة التقييم الملائم لعوامل الإنتاج والتحديد الملائم للإيراد الذي يصل إلى كل عنصر منها. وقد تتطلب العدالة أيضا تطبيق إجراءات معينة لإعادة توزيع الدخل من أجل تقديم نصيب عادل من الإيراد لهؤلاء الذين لم يستطيعوا الحصول عليه من خلال عمليات السوق(قحف ١٩٩٩، ص ٢١–٢٢). وأقر الإسلام عدة سبل للإنفاق وتحقيق عدالة توزيع الدخل من فرائض إجبارية والمتمثلة في الزكاة وفرائض تطوعية يؤديها الفرد باختياره وسعيه للإحسان.(فليح، ٢٠٠٦، ص ٤٨).

إذن المشكلة لا تكمن في سيادة القطاع العام والخاص ولا في تبعية أي منهما للآخر، وما مفهوم الصراع إلا سبب من أسباب فشل القطاعين، فكلاهما يشكلان إمكانيات الاقتصاد العامة والخاصة وما الدولة أو الحكومة إلا وسيلة لضبط هذه الإمكانيات لتحقيق أكبر قدر ممكن من الإشباع لأفرادها من القطاعين، ولا بأس أن يتخلى القطاع العام عن بعض مراكزه لمصلحة القطاع الخاص إذا كان هذا الأخير أكثر كفاءة منه في أداء المهمة، وبشكل مغاير على القطاع العام أن يتدخل في المجال الذي يفشل فيه القطاع الخاص أو يقصر فيه، فالمنافسة هي أسلوب

فعال لتوجيه السياسات الاقتصادية، فعلى القطاعين أن يتنافسا بشكل تكاملي وعلى الحكومات التخلي عن دعم القطاع العام بأسس غير اقتصادية. (سامر مظهر قنطقجي، ٢٠٠٨، ص ٢٠).

لقد دعت العديد من المنظمات والهيئات الدولية وكذلك مختلف القمم المنعقدة حول الاقتصاد الإسلامي إلى ضرورة التعاون المشترك بين القطاع العام والخاص وذلك لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة، وهنا يظهر دور الدولة في إيجاد إطار قانوني وتقديم محفزات والرقابة على مختلف الأنشطة، لذلك لا يكمن الحل بالاتجاه نحو قطاع دون آخر فلابد من سيادة الأخلاق والفضيلة والتربية لجميع الأفراد، وللدولة في الاقتصاد الإسلامي دور في تنظيم المعاملات بين القطاعين بما يحقق مصلحة الجميع.

المحور الثالث : دور الدولة في الاقتصاد

تمارس الدولة أربعة وظائف أساسية في الاقتصاد الحديث وهي : الوظيفة التخصيصية، الوظيفة التوزيعية، الوظيفة التنظيمية والتشريعية إذ يعتبر الكثيرون أن هذا الدور الأهم للدولة، فهي مطالبة بتوفير وحماية البيئة القانونية والإجرائية المناسبة للنشاط الاقتصادي والاستثماري ومنه تتضح الوظيفة الاستقرارية التي تتضمن كافة الإجراءات والسياسات التي تضمن استقرار الأسعار والتوظيف الكامل، وتشمل هذه الوظيفة رسم وتخطيط السياسات الاقتصادية المختلفة على المستوى الكلي للاقتصاد. (عبد الرزاق وبونوة، ٢٠٠٩-٢٠١٠، ص ٢-٧).

لكن حتى مع وجود بيئة أخلاقية قد لا يكون الأفراد مدركين لحاجات الآخرين الملحة وغير المشبعة، أو يكونوا غافلين عن مشكلات الندرة والحاجات المختلفة للأفراد، لذلك يتعين على الدولة الإسلامية أن تلعب دورا نشطا وفاعلا في الاقتصاد، ويتعين عليها أن تتجاوز دورها في توفير الأمن الداخلي والخارجي وإزالة عوامل النقص في السوق. إن اختبار مدى قيام الدولة الإسلامية بالدور المناط بها يتمثل في قيامها بالدور المطلوب بكفاءة، وبأسلوب يسمح بأكبر قدر ممكن من الحرية والمبادرة للقطاع الخاص. (شابرا، ص ١٧) ومن أهم وظائفها في الاقتصاد الإسلامي ما يلي :

توفير الخدمات الأساسية للمجتمع : وعلى رأسها الدفاع والأمن والعدل، وتمتد لتشمل مختلف المرافق العامة ذات الخدمات الضرورية للعامة وكل ما يمس حاجة المجتمع، مثل التعليم الأساسي والصحة العامة.

تأمين الحد الأدنى من المعيشة لكل فرد في المجتمع : يكون هذا في حال عجز الفرد عن توفيره بنفسه أو من خلال من تلزمه نفقته، بغض النظر عن عقيدته. إذ لا يتحقق مفهوم الرعاية مع عدم توفر ذلك المستوى المعيشي

لكل فرد، وتوفير ذلك يتطلب أن يكون لدى الدولة من الأموال ما يكفي لتغطية هذا الأمر وقد وفر الإسلام للدولة الأدوات والأساليب التي تؤمن لها ذلك.(دنيا، ٢٠٠٣، ص ١٨)

وضع الإطار الملائم للنشاط الاقتصادي: أي توفير المناخ الملائم للتنمية الاقتصادية بما يلبي للأفراد مطالبهم المشروعة.

الإشراف على القطاع الخاص ومداومة النظر في شؤونه: للدولة دور في مساعدة الأفراد على استغلال قدراتهم الذاتية وعلى التعاون فيما بينهم من أجل تحسين أوضاعهم المادية، وتمكينهم من زيادة إنتاجهم ورفاهم، فالدولة في النظام الاقتصادي الإسلامي ليست سلبية تهتم إلا بالشؤون الإدارية والسياسة، وإنما هي دولة فاعلة وحاضرة على الساحة الاقتصادية، وهي توظف فعاليتها وحضورها لخدمة الأفراد ومساعدتهم في القيام بأعباء الإنتاج والتنمية، وفوق ذلك حماية حقوقهم والعوائد والأرباح التي حصلوا عليها من خلال نشاطهم الاقتصادي.(قحف، ١٩٩٩، ص ٥٩) والقانون الإسلامي نفسه يدور كله حول حماية الأفراد وحماية حقوقهم الشخصية والاقتصادية والسياسية في المقابل مراقبة التزام الأفراد بالمبادئ والأصول الشرعية عند قيامهم بالأنشطة الاقتصادية، وحملهم على السلوك الاقتصادي الصحيح من خلال ما لدى الدولة من أدوات ووسائل منحتها لها الشريعة. (اليوسف، ١٩٩٨-١٩٩٩، ص ٢٤).

ضمان تشغيل الموارد والطاقات والعمل على تنميتها وعدم تبديدها: إن الإسلام ينهى عن إضاعة المال، وينهى عن الإسراف والتبذير، ويكف يد السفيه عن التصرف في ماله ويعتبر حفظ المال أحد مقاصده الكبرى، وهذه الأوامر والنواهي تنطبق على الدولة أيضا وعلى القائمين على أمور الأمة.(دنيا، ٢٠٠٣، ص ١٩)

تحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي: تتضمن هذه وظيفة عدالة التوزيع، ووضع ضوابط للتفاوت في الدخول والثروات، وكذلك ضرورة مراعاة حقوق الأجيال القادمة وحماية حقوقها في مصادر الثروة، فمن واجب الدولة إقامة مشروعات عامة لأنها مسؤولة عن استغلال واستثمار هذه الموارد المعطلة ليستفيد منها الجميع.

من المهم إزالة لبس يقع فيه الكثير من الناس وهو الربط الإيجابي بين دور الدولة أو وظائفها وبين القطاع العام، وبمعنى أن قوة هذا معناها قوة ذاك، والعكس بالعكس، أو أن البعض يعطي لهما نفس المصطلح، فهذا غير صحيح، القطاع العام ليس هو الدولة وليس هو كل دور أو وظائف الدولة، وإنما هو مجرد مشروعات عامة تقيمها

الدولة أو لا تقيمها، توسع فيها أو تقلل منها. وقد يكون توسع الدولة فيها على حساب قوة الدولة ومتانة دورها وقد يكون في تقليل الدولة منه مزيدا من القوة والفعالية للدولة. (دنيا، ٢٠٠٣، ص ٣٠).

فالملكية العامة نوعان، شيء تختص به الدولة ويشكل إيراده مصدرا رئيسيا لتمويل الخزانة العامة بالموارد المالية، وشيء يباح للأفراد يشتركون به معا، ويتمتعون بخيراته مشتركين، تحت رعاية الدولة وإشرافها ويشمل ملكية الغابات ومياه الأنهار وكل ما هو غير مستغل فعلا ولا مملوك لأحد. (قحف، ١٩٩٩، ص ٦١).

وعن مدى التدخل الحكومي بآليات السوق فأي وحدة اقتصادية تساهم بإحداث ضرر بيئي أو اجتماعي أو اقتصادي بشكل مباشر يترتب على القائم على السوق إجبار الوحدة التي أحدثت الضرر على إزالته لأنها هي المسؤولة عنه، أما الأضرار البيئية والاجتماعية التي تحدثها الوحدات الاقتصادية بشكل غير مباشر فيجب عليها جميعا المساهمة في محاربة هذا الضرر ولو قام به البعض جاز ذلك، فإن عم الضرر تحولت إزالته من فرض كفاية يمكن أن يقوم به البعض إلى فرض عين يجب أن تقوم به جميع الوحدات.(مظهر قنطقجي، ٢٠٠٨، ص ٢٠)، بمعنى أنه كلما كان الوعي الديني قويا، وكلما كانت المعاملات وأحوال السوق منضبطة وفقا للشريعة الإسلامية، كان على الدولة أن تقلل من تدخلها، ويزيد تدخل الدولة في حال انعدم الاستقرار، لتحقيق مصالح الناس.

نظرة عامة على واقع الاقتصاد الجزائري

يتميز الاقتصاد الجزائري بتبعيته لقطاع المحروقات، ورغم الجهود المبذولة لإخراج الاقتصاد من دائرة هيمنة هذا القطاع إلى أنه بقي يمثل نسبة كبيرة من عائدات الدولة مما يشكل خطرا على اقتصادها في حالة انخفاض الأسعار، وهذا ما حدث منذ بداية انخفاض أسعار البترول منتصف سنة ٢٠١٤، حيث شكل قطاع المحروقات نسبة ٩٤.٥٤٪ من إجمالي الصادرات لسنة ٢٠١٥ مقارنة ب ٩٥.٥٤٪ من إجمالي الصادرات الكلية لسنة ٢٠١٤ ورغم هذا الانخفاض تبقى نسبة غير مرضية مقارنة بالموارد المتوفرة في البلاد(Direction Générale des Douanes, 2015, p11) فارتبط الناتج المحلي الإجمالي للدولة بشكل كبير بما تدره صحراء الجزائر وعوائد البترول وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (٠١): مقارنة تطور أسعار البترول بقيمة الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٤) بالدولار الأمريكي.

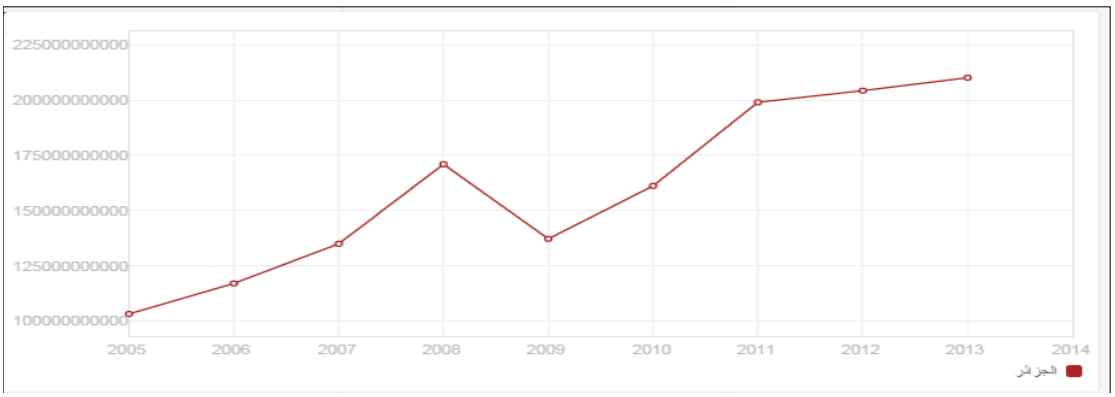

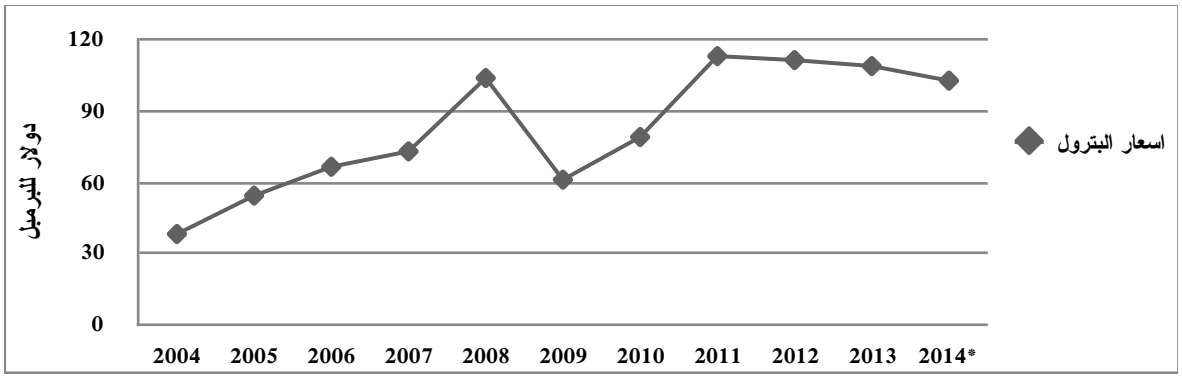

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي ومجموعة التقارير السنوية لمنظمة الدول المصدرة للنفط.

نلاحظ من خلال الشكل ارتباط الناتج المحلي الإجمالي للجزائر بشكل كبير بأسعار البترول رغم ما تتوفر عليه البلاد من ثروات تشكل بدائل هامة لقطاع المحروقات خاصة في القطاع الزراعي، لكن تبقى طاقات مهدرة وغير مستغلة في غياب الدور الهام للدولة في توجيه الاقتصاد، هذه الوضعية أدت إلى تراجع في الناتج المحلي الإجمالي وكذلك تراجع حاد لاحتياطي الصرف حيث انخفضت إلى ١٠٨ مليار دولار في جويلية ٢٠١٧ حسب تصريح محافظ بنك الجزائر، بعدما كانت تقدر بأكثر من ١٨٠ مليار دولار سنة ٢٠١٤ أي قبل حدوث أزمة انخفاض أسعار البترول، هنا يظهر أهمية دور الدولة في طريقة التصرف في المال العام وترشيد استخدامه.

كحل مبدئي لتمويل الخزينة العمومية بعد الصدمة التي خلفتها انخفاض أسعار البترول لجأت الحكومة الجزائرية إلى إصدار سندات محلية كبديل مالي يعوض العجز الذي خلفته انخفاض أسعار البترول على الأوضاع الاقتصادية للبلاد وتجنب الاستدانة الخارجية، أي محاولة جعل القطاع الخاص يساهم في إنعاش الاقتصاد. وقد حددت وزارة المالية الجزائرية نسبة الفوائد على القروض السندية بـ ٥٪ إذا كانت مدة القرض تقدر بـ ٣ سنوات، وترتفع نسبة الفائدة المقررة للقروض التي تساوي أو تزيد مدتها عن ٥ سنوات لتصل إلى ٥.٧٥٪، لكن رغم أن الإجراء يعتبر ايجابي من ناحية استثمار الأموال المختزنة لدى القطاع الخاص والأفراد وامتصاص السيولة وتوجيهها

لفائدة الاقتصاد الوطني بدل اكتنازها وانخفاض قيمتها، إلا أن وجود فوائد على السندات جعل الكثيرين يتجنبون الاكتتاب بها نظرا للفوائد الربوية والغموض حولها.

لتلجأ وزارة المالية بعدها في عرض مشروع على الحكومة لإصدار سندات دون فوائد لجذب أكبر عدد من المكتتبين نهاية سنة ٢٠١٧ لنفس الهدف، وهو تمويل الخزينة العمومية نظرا للانتقادات التي وجهت للسندات التي أصدرتها سنة ٢٠١٦، والتي لاقت أقل استجابة من المواطنين والقطاع الخاص بصفة عامة، ويستفيد المكتتبون من الأرباح المتأتية من المشاريع الممولة من هذه السندات دون فائدة. وتبقى الجزائر تفتقر إلى إطار تشريعي واضح فيما يخص المعاملات المالية الإسلامية على غرار البلدان المجاورة كتونس والمغرب.

من جهتها المشاريع المسندة إلى القطاع الخاص في الجزائر تفتقر إلى الإتقان وكذلك رقابة الجهات المسؤولة مما يسبب خسائر بدل الاستفادة من هذه المشاريع حيث تتم بطريقة عشوائية، ونتيجة لذلك يتوجه المستهلك الجزائري في كثير من الأحيان إلى شراء المنتجات المستوردة نظرا للجودة والسمعة المعروفة مقارنة بالمنتجات المحلية، كل هذا سببه عدم وجود تكامل بين القطاعين العام والخاص وغياب نسبي لدور الدولة في فرض النظام باعتبارها دولة إسلامية قادرة على الوصول باقتصادها إلى نمو أفضل وتحقيق تنمية محلية مستدامة معتمدة في ذلك على الأسس الإسلامية التي ذكرناها سابقا. إذن نورد بعض التوجيهات في هذا الشأن:

- إصدار سندات لتمويل التنمية الاقتصادية تعتمد بشكل كلي على أسس إسلامية لتلقى استجابة من الجميع، فغالبية الأفراد يبحثون عن بيئة عمل ترتكز على الأخلاقيات في التعامل مع أفراد المجتمع والمساهمة الفعلية في رقي المجتمعات وتحقيق التنمية المستدامة.
- تتعدد وتتنوع الأقاليم بالجزائر ولكل إقليم خصائصه فعلى الدولة استغلال هذا الجانب الإيجابي وإشراك القطاع الخاص في المشاريع التي تراه أكفأ منها مع عدم إهمال دورها كمراقب وفارض للنظام العام، فيجب أن تقام المشاريع دون إضرار لا بالطبيعة ولا بالأفراد، والأهم من ذلك أن تكون مبنية على أسس الشريعة الإسلامية.
- هناك مسألة أكثر إلحاحا وهي عدم إضعاف موقف أي من القطاعين العام والخاص وإنما توظيفهما للوصول وتحقيق تنمية يراعى فيها حقوق الحاضر والمستقبل، فالاقتصاد الإسلامي من خلال ما يقدمه من منتجات وسياسات يجب أن يقدم للعالم نموذجا ناجعا وبدائل تعزز فرص النمو الاقتصادي والتنمية بجميع أبعادها،

وهذا ما تحتاجه مختلف المشاريع في الجزائر مبادئ وأسس إسلامية تحكم العلاقة بين كل من القطاع العام والخاص.

الخاتمة:

تقوم الاقتصاديات الحالية على إشراك القطاع الخاص في مختلف المشاريع التي تراه أكفأ فيها من القطاع العام رغبة منها في تعظيم الربح والوصول إلى الأهداف الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، إلا أن ما نلاحظه أن وجود القطاعين معا أو كل قطاع على حدى إن لم يراعى فيه مبادئ وأسس الشريعة الإسلامية فلن يصل إلى الغايات المنشودة، وإن تحقق بعض منها فيكون على حساب الآخر، من هنا نورد مجموعة من النتائج:

- إن مشكلة البحث لا تكمن في سيادة القطاع العام والخاص ولا في تبعية أي منهما للآخر، فكلاهما يشكلان إمكانيات الاقتصاد العامة والخاصة وما الدولة أو الحكومة إلا وسيلة لضبط هذه الإمكانيات لتحقيق أكبر قدر ممكن من الإشباع لأفرادها من القطاعين.
- لا بأس أن يتخلى القطاع العام عن بعض مراكزه لمصلحة القطاع الخاص إذا كان هذا الأخير أكثر كفاءة منه في أداء المهمة، وبشكل مغاير على القطاع العام أن يتدخل في المجال الذي يفشل فيه القطاع الخاص، فالمنافسة هي أسلوب فعال لتوجيه السياسات الاقتصادية، فعلى القطاعين أن يتنافسا بشكل تكاملي، ولابد من سيادة الأخلاق والفضيلة والتربية لجميع الأفراد وضرورة التزام كل فرد بما له وما عليه، وللدولة في الاقتصاد الإسلامي دور في تنظيم المعاملات (أسس إسلامية) بين القطاعين بما يحقق مصلحة الجميع.

قائمة المراجع:

- بو ذياب أنيس، (كانون الثاني ٢٠١٧) الشراكة بين القطاع العام والخاص: فرصة للنهوض بالاقتصاد اللبناني، مجلة الدفاع الوطني العدد ٩٩ من الموقع: رابط بتاريخ: ٢٥-١٠-٢٠١٧.
- بودخدخ كريم و بودخدخ مسعود (٢٠-٢١ نوفمبر ٢٠١١)، رؤية نظرية حول استراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، ورقة بحثية مقدمة للمشاركة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول: دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل.
- بونشادة نوال، (٠٧-٠٨ أفريل ٢٠٠٨)، الرؤى الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية المستدامة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، الجزائر، جامعة فرحات عباس- سطيف.
- دراجي السعيد، (٢٠-٢١ نوفمبر ٢٠١٢)، التنمية المستدامة من منظور الاقتصاد الإسلامي، ملتقى دولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، الجزائر، جامعة قصدي مرباح- ورقلة.
- دنيا شوقي، (مارس ٢٠٠٣)، الخصخصة وتقليص دور القطاع العام موقف الاقتصاد الإسلامي، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، مكة المكرمة، كلية الشريعة-جامعة أم القرى،
- رحماني سناء وديلمي فتيحة (٢٣-٢٤ فبراير ٢٠١١)، الاقتصاد الإسلامي وخصائصه، ملتقى دولي الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، الجزائر، جامعة غرداية.

- رومانو دوناتو، (٢٠٠٣)، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، دمشق، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي NAPC، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.
- سامر مظهر قنطقجي (٢٠٠٨)، ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية، سوريا، دار النهضة.
- شابرا محمد عمر، ما هو الاقتصاد الإسلامي، من الموقع: رابط
- فليح حسن خلف، (٢٠٠٦)، البنوك الإسلامية، الأردن، عالم الكتب الحديث.
- قحف منذر، (١٩٩٩)، الاقتصاد الإسلامي علما ونظاما، دمشق، دار الفكر.
- المنظمة الإسلامية للعلوم والتربية والثقافة ايسيسكو، العالم الإسلامي وتحديات التنمية المستدامة، من الموقع: رابط.
- مولاي لخضر عبد الرزاق وبونوة شعيب، (٢٠٠٩-٢٠١٠)، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية_دراسة حالة الجزائر_ مجلة الباحث الشلف-الجزائر، العدد ٧.
- يحياوي نعيمة و عاقلي فضيلة، (٢٠-٢١ نوفمبر ٢٠١٢)، التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية من المنظور الإسلامي، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، الجزائر، جامعة قصدي مرباح- ورقلة. مسترجع من الموقع: رابط بتاريخ: ٢٨-١٠-٢٠١٧.
- اليوسف مصعب بن عبد الله بن عبد العزيز، ١٩٩٨، ١٩٩٩، القطاع الخاص ومشاركته في التنمية الاقتصادية في ظل الاقتصاد الإسلامي _دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٣٩٠-١٤١٠هـ)، رسالة مقدمة لنيل درجة التخصص الأولى "الماجستير" في الاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية شعبة الاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية،
- Direction Générale des Douanes, Statistiques Du Commerce Extérieurs De L'Algérie, Centre National de l'informatique et des Statistique, 2015.
- الموقع الرسمي لمنظمة الدول المصدرة للنفط: رابط.